القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري .

The agricultural sector as a strategic alternative to diversify the economy of Algeria.

بن علي امينة

جامعة الطاهري محمد – بشار ،

benali.amina@univ-bechar.dz

تاريخ الاستلام: 30 -05-2021 تاريخ القبول: 20-06-2021 تاريخ النشر : 30-06-2021

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو إبراز الدور الفعال الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تنمية اقتصاديات الأمم ، و عرض الأهمية الخاصة التي يشغلها في الاقتصاد الجزائري كبديل استراتيجي لتنويع الموارد الأساسية . و ذلك باستعمال المنهج الوصفي التحليلي للمعطيات الخاصة بالقطاع في الفترة ما بين 2004 و 2019. و خلصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام أكثر بهذا القطاع من الناحية المالية (دعم الميزانية المالية الخاصة بالقطاع) و من الناحية التنظيمية (إعادة النظر في المخططات التنموية من خلال آليات مبتكرة خاصة بالقطاع).

كلمات مفتاحية: : القطاع الفلاحي.، التجربة الفلاحية .، التنمية الاقتصادية .، الجزائر .،الاقتصاد الريعي.

تصنيف JEL : N57، O13.

Abstract:

The aim of this study is to check the active role played by the agricultural sector in economic development, and to view its special importance in Algeria economy as a strategic alternative to diversify its core resources. We use descriptive and analytical approach in the period of [2004 - 2019]. This study concluded that the agriculture sector needs more attention financially and organizationally.

Keywords: Agricultural sector; Agricultural experiment; Economic development; Algeria; Rent economy

Jel Classification Codes: N57, O13.

1. مقدمة:

إن الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر اليوم تلزم عليها البحث عن مخرج سريع من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد أساسا على المحروقات ومواردها و من بين القطاعات الحيوية الواجب التحرك نحوها هي الفلاحة ، وهذا ما يناقشه المقال بطريقة منهجية و وصفية لأهم المؤشرات و المتغيرات التي ترشح القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري معتمدين بالأساس على المعطيات الإحصائية للوزارة المعنية و الديوان الوطني للإحصائيات .

أهمية المقال:

جاءت هذه الإشكالية في وقت مناسب تعيش فيه الجزائر حدية الاهتمام بقطاعات أخرى (خارج قطاع المحروقات) كقطاع التنمية الفلاحية للخروج من التبعية للمورد الريعي وباتت هذه المقالة محاولة جادة لمعرفة حيوية القطاع الفلاحي لما تزخر به الجزائر من مقومات ومتغيرات ، تمكنها من حل الأزمة أو حتى جزءا منها .

إشكالية البحث :

أخذت اقتصاديات البلدان في الوقت الحاضر تدرك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في إنجاح سياساتها وتحقيق أهدافها في التنمية ، و لإسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري سعت هذه الدراسة للتساؤل عن :كيف يساهم القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي للمحروقات في تنويع الاقتصاد الجزائري ؟ .

ولإدراك أكثر هذا الدور الفعال ، قسمت الإشكالية العامة إلى أسئلة فرعية كالتالي :

- ماهي أهم المتغيرات الأساسية التي تؤكد هذه الأهمية ؟
- ماهي مؤشرات المساهمة الفعلية للقطاع الفلاحي الجزائري ؟
- ماهي أهم المراحل التي أثَرت على تنمية الاقتصاد الفلاحي في الجزائر ؟
- ماهي أهم التجارب الأجنبية التي لحقت الدرب و يمكن الاعتبار منها ؟

2. المتغيرات الأساسية لأهمية القطاع الفلاحي:

اهتمت العديد من الدول بالقطاع الفلاحي لما له من أهمية بالغة للنهوض بالاقتصاد والخروج من التبعية على غرار الجزائر ، وقد نجد العديد من المتغيرات التي تفسر هذه الأهمية من بينها :

- فتح باب لقطع التبعية الغذائية : إذ يعد القطاع الفلاحي مورد أولي ومهم لقطع التبعية الغذائية التي أغرقت الجزائر في تصدر قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية الفلاحية ، فعلى حسب الكثير من أدبيات الاقتصاد المهيمن أن هذه التبعية الغذائية في الجزائر تعود إلى عدم استغلال الثروات الفلاحية والإمكانات التقنية الضعيفة (**Bedrani** ، **2008**) .

كما أجمع العديد من الخبراء في علم الزراعة أن الجزائر يمكنها تحقيق أمن غذائي من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة على قطاع الفلاحة (حورية نور الدين، 2014) .

- مساهمة القطاع الفلاحي في سد احتياجات التشغيل : تشكل مسألة التشغيل في الوقت الحالي ، خاصة في ظل انتشار ظاهرة البطالة ، إحدى أهم الانشغالات التي تركز عليها معظم السياسات الاقتصادية وخاصة الجزائر ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات التي تساهم مساهمة فعالة في القضاء على البطالة وتفعيل سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الاقتصاد الوطني (محمد يدو و سمية بخاري ، 2014) .

و من خلال تحليلنا للشكل رقم 01 نلاحظ التزايد المستمر لمناصب الشغل الفلاحية و خاصة في السنة الجارية ، حيث بلغ عدد المناصب المحققة 928.000 منصبا في السداسي الأول من سنة 2017 (**ONS** ، 2017).

الشكل 1: نسبة مشاركة القطاع الفلاحي في التشغيل بين **2006** و **2017**.

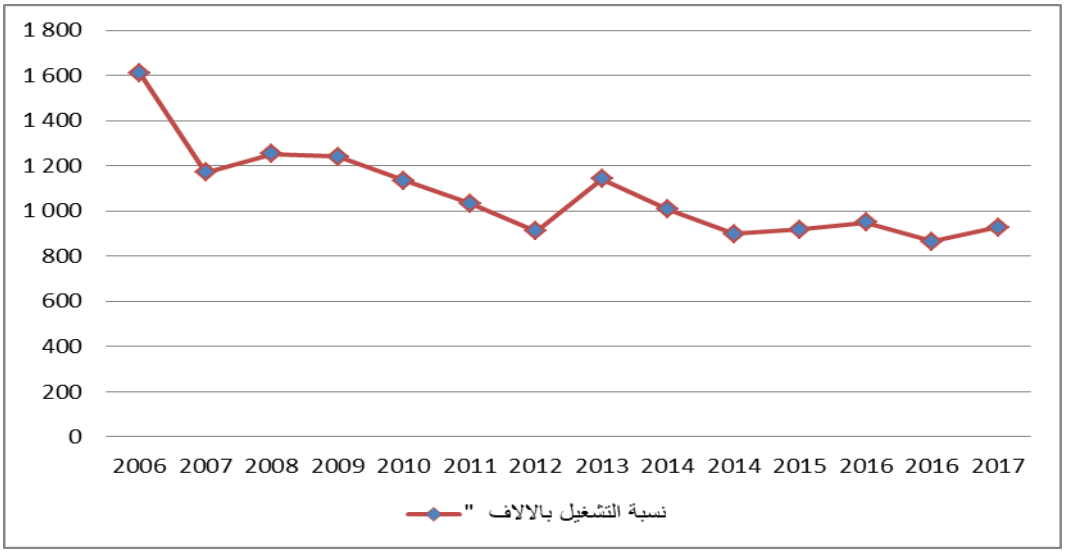

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات (افريل 2019)

لكن مقارنة مع اليد العاملة في قطاع الخدمات لم يسجل القطاع الفلاحي إلا النصف من ذلك . (كما هو موضّح في الشكل رقم 02).

الشكل 2: توزيع اليد العاملة حسب قطاع النشاط .

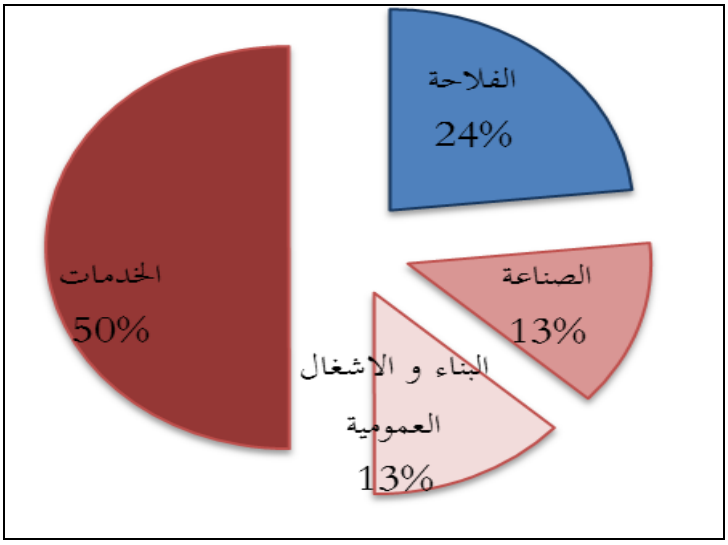

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات (افريل 2019)

• مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مدخلات للقطاعات الأخرى :يساهم القطاع الفلاحي في تجهيز معظم القطاعات الأخرى بالمواد الأولية (النباتية منها والحيوانية ...)، فنجد مثلا أن الصناعة تعتمد في الكثير من نشاطاتها الإنتاجية على الزراعة ، حيث تقوم بمد هذه النشاطات بالمواد الأولية اللازمة لاستخدامها في إنتاجها (علي جدوع ،**2010**:29). وخاصة في المراحل الأولى من عملية التصنيع ، خاصة وأن معظم الصناعات التي تقوم في البلدان النامية في بداية تطورها تعتبر من الصناعات الزراعية (خليج ، 2007 :230)، فمن حيث مؤشرات النمو، كانت هناك زيادة في مؤشر الإنتاج للمواد الأولية من 2.02٪ في عام 2005 إلى 4.71٪ في عام 2006 (كما هو موضح في الشكل رقم 03)، و في القيمة المضافة الزراعية لنفس السنوات من 2.4٪ إلى 4.5٪(تقرير وزارة الفلاحة و التنمية الريفية :2006).

الشكل 3: تطور المنتوج الفلاحي الموجه للصناعة .

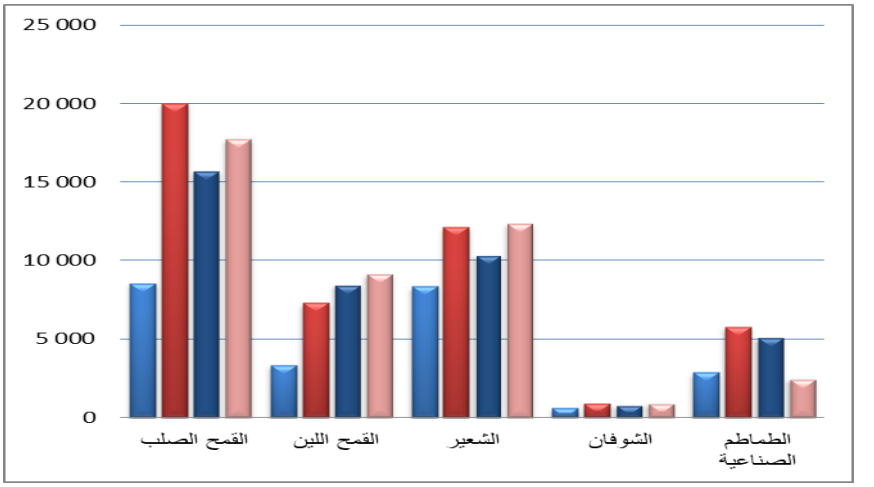

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات (افريل 2019)

• المساهمة في إنعاش الصادرات وترقية الواردات : يستطيع القطاع الفلاحي أيضا أن يحول دون مجموعة من الصعوبات ويخدم حاجة هامة أخرى من حاجات النمو الاقتصادي عن طريق تحسين وسائله الفنية بحيث ينتج أكثر من المتطلبات الذاتية للاستهلاك . فإذا استطاع القطاع الفلاحي أن يوسع من إنتاجه يمكن أن يزيد في قيمة الصادرات إلى الخارج ومن تم توفير العملة الأجنبية (**J.GOLDIN:1999**)، و كما يوضح الشكل رقم 04 كمثال للأهمية البالغة للصادرات الزراعية في توفير العملة الصعبة للبلاد .

الشكل 4: تمويل الواردات عن طريق الصادرات الزراعية .

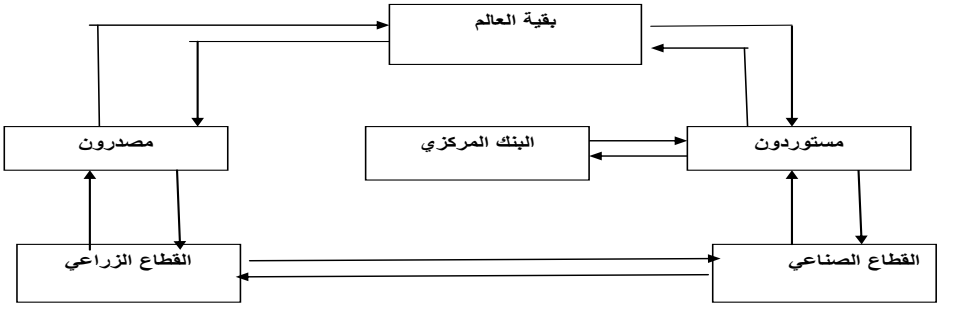

المصدر : افريت هاجن ، ترجمة جورج خوري ، اقتصاديات التنمية ، مركز الكتب الاردني 2011، ص130.

و بالنسبة للاقتصاد الجزائري فقد حققت صادرات المنتجات الزراعية خلال السنوات الثلاث (2014 -2015-2016) عائدا متوسطا بلغ نحو 159.8 مليون دولارا أمريكيا؛ و هذا الاتجاه آخذ في الازدياد من 150.3 مليون دولار في عام 2014 إلى 164.56 مليون دولار في عام 2016، بزيادة قدرها 9.5 في المائة بين 2014 و 2016 ولكن، بالمقارنة مع الصادرات الإجمالية، فإنها تظهر في مستوى منخفض جدا ، إذ تمثل على التوالي 0.47٪، 0.37٪ و 0.33٪ في السنوات المذكورة كما هو موضح في الشكل رقم 05.

الشكل 5: تطور صادرات وواردات المنتجات الفلاحية حتى 2017 .

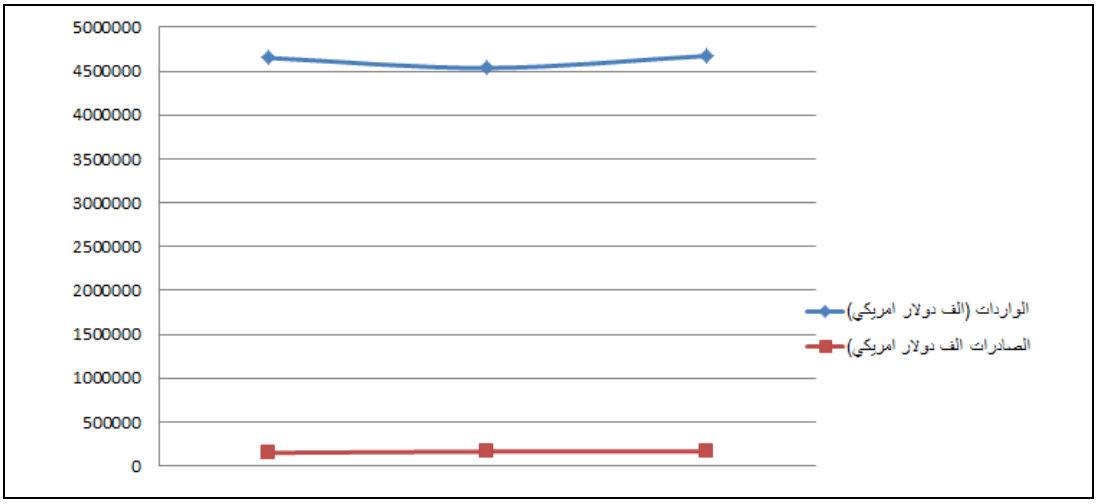

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية (جوان 2019).

- المساهمة في تحسين البيئة :

إن العلاقة القائمة بين الفلاحة والبيئة لا نقاش فيها كثيرا ، إذ أن الفلاحة لها تأثير متعدد على البيئة ففي الكثير من الحالات ، تساهم الفلاحة الطبيعية في تحسين البيئة ، فمن خلال تطوير نظم متنوعة تشمل الأشجار ، الثروة الحيوانية ، تربية الأحياء ، كلها تقوي من تحقيق بيئة نظيفة طبيعيا وتقلل من التلوث البيئي خاصة إذا كانت هذه الأنظمة بعيدة عن الأنظمة الزراعية المكثفة أين نجد استعمال الأسمدة والمبيدات الاصطناعية . فقد لقيت المساحة الفلاحية المستعملة في الجزائر إعادة الاعتبار بهدف الزيادة فيها والتقليل من الأراضي البورية والمساحات غير الإنتاجية، وبهدف الوصول إلى مستوى 8.95مليون هكتار من المساحة الصالحة في الأجل المتوسط والطويل و تم في هذا الإطار اعتماد العديد من السياسات متضمنة في الاستصلاح عن طريق منح حق الامتياز، الاستصلاح الواسع في الجنوب وتنمية المناطق الغابية

والسهبية، حتى بلغت المساحة المستصلحة والمستغلة فعليا نهاية سنة 2003، 221.500 هكتار.(أحمد باشي : 2003) .

3. مؤشرات مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري :

• مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة للناتج المحلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخرى : احتل القطاع الفلاحي المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الخام ، بعد كل من قطاع المحروقات والخدمات ، و ذلك لمدة 7 سنوات متتالية حتى سنة 2005 حيث احتل المرتبة الرابعة ، خلف قطاعات المحروقات والخدمات والبناء(كما يوضحه الجدول رقم01) وقد تحقق هذا الأداء على الرغم من الانخفاض الكبير في ميزانية القطاع في عام 2016 و التي قدرت بقيمة ثابتة ب 73 مليار دينار جزائري مقارنة ب 79 مليار دينار جزائري في عام 2015 وظلت نسبة 3 في المائة من ميزانية الدولة للسنة الثالثة على التوالي. (**MINAGRI : 2017**) .

الجدول رقم 01 : المصدر : معطيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

http://www.minagri.dz/pdf/Rapports/Rapport%20sur%20la%20situation%20du%20secteur%20agricole%202006.pdf

الجدول 1: مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة للناتج المحلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخرى .

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قطاع المحروقات	39,4	34	32,8	36,1	38,2	45,1	45,9
قطاع الخدمات	20,3	22,6	23,2	21,5	20,7	19,3	20,1
قطاع الفلاحة	8,4	9,7	9,3	9,7	8,4	6,9	7,6
البناء و الأشغال العمومية	8,2	8,5	9,2	8,8	8,3	7,4	8
الصناعة	7,2	7,4	7,3	6,6	6,04	5,2	5

المصدر: معطيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

http://www.minagri.dz/pdf/Rapports/Rapport%20sur%20la%20situation%20du%20secteur%20agricole%202006.pdf

• مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة للناتج المحلي الخام : بلغت مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة للناتج المحلي الخام خلال سنة 2000 نسبة 8.4%، بعدما حققت نسبة 10.5% خلال متوسط الفترة 1999/1996(حسب تقرير وزارة الفلاحة و التنمية الريفية لسنة 1999) ، ثم تزايدت هذه النسبة لتبلغ 9.7% سنة 2001 ثم عاودت الانخفاض لتصل 9.3% سنة2002 كما يبرزه الشكل رقم 06. ويعود هذا التراجع في نسبة المساهمة إلى زيادة عائدات المحروقات في إجمالي الناتج الداخلي الخام، والى ضعف المر دودية الناجمة عن التحولات التي عرفها القطاع الفلاحي والمرتبطة أساسا بالتغيرات المناخية غير الموافقة نسبيا بالنظر للإمكانيات المجندة والإجراءات المعتمدة، والى ضعف تسيير المستثمرات الفلاحية. (**SI Tayeb**: 2019، 146).

الشكل 6: تطور صادرات وواردات المنتجات الفلاحية حتى 2017 .

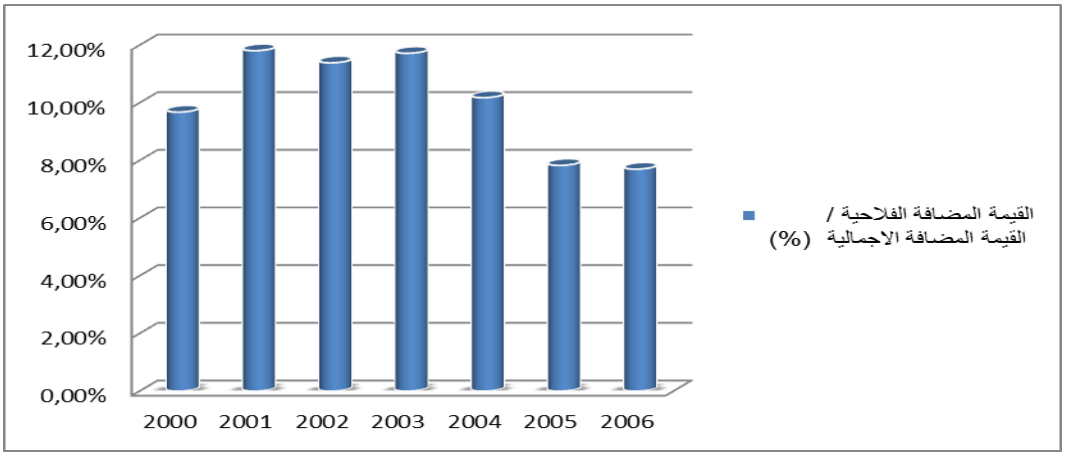

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية (جوان 2019).

• مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج العام : ساهم القطاع الفلاحي في الفصل الثاني من سنة 2017 بزيادة معتدلة في النشاط الزراعي في حدود 1.8٪ بدلا من نسبة نمو مقدرة ب 4.2٪ خلال نفس الفترة من سنة 2016. وهذا التراجع في النمو يعزى إلى انخفاض إنتاج المحاصيل، ولا سيما الحبوب. (**ONS**: 2017)

المساهمة في إجمالي القيمة المضافة الوطني : نلاحظ من الجدول رقم 02 أن مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي القيمة المضافة الوطني (**VAS**) عرفت تذبذب ملحوظ خلال نفس الفترة (الفصل الأول و الثاني) من 2014 حتى 2017 . حيث سجلت أقصى مساهمة لها سنة 2015 . و تراجعت بنسبة متوسطية ب 1.7 **%** و 3 **%** في السنتين المواليتين على الترتيب . (**ONS**: 2019)

الجدول 1: مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي القيمة المضافة الوطني.

	2014		2015		2016		2017	
	الفصل 1	الفصل 2	الفصل 1	الفصل 2	الفصل 1	الفصل 2	الفصل 1	الفصل 2
%	3,9	2,8	5	6	4,4	4,2	2,5	1,8

المصدر: ONS (Office Nationale Des Statistiques) ,les comptes nationaux trimestriels , 2 éme trimestre 2017, rapport n ° 791/2017

3. التجربة الجزائرية في التنمية الفلاحية :

مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعد الاستقلال إلى يومنا هذا بعدة مراحل تميزت بالتعددية وعدم الاستمرارية حيث كانت أهم هذه المراحل فترة ما بعد الاستقلال(1962–1970) أو بما يعرف بمرحلة التسيير الذاتي التي أقرت الحدّ الأدنى للملكية الزراعية والاستيلاء على الأراضي الزائدة مباشرة بعد الاستقلال, ثم مرحلة الثورة الزراعية (1971–1980) و جاءت نتيجة لما آل إليه القطاع الزراعي من ركود وتخلف. وقد جرى تطبيق الثورة الزراعية على مراحل ابتداءا من تاريخ انطلاقها (1971/11/08) حيث اهتمت المرحلة الأولى (جوان 1972) بتأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي, وإلحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية(**Lazhar** :1999). أما المرحلة الثانية والتي انطلقت في جوان 1973 ، فاهتمت بتحديد الملكيات الخاصة، وتأميم الكبيرة منها، لتوزيعها على المستفيدين الجدد. وبدأت المرحلة الثالثة في نوفمبر 1975 واتجهت إلى المناطق السهبية لتحديد عدد رؤوس الماشية (**2001**:**MAHIOU**, **HENRY**) .

ثم تبنت الدولة إعادة صياغة سياسة التنمية الوطنية ما بين 1980–1990 حيث أعيدت بعض الأراضي المؤممة لأصحابها الأصليون ، وشجعت الدولة الفلاحين على استصلاح الأراضي واستخدام المكننة وقدمت القروض بفتح بنوك كبنك الفلاحة و التنمية الريفية . و بالرغم من الجهود العظيمة التي وضعت لإنجاح هذه العملية التنموية إلا أن الفلاحة الجزائرية بقيت تعاني التهميش مقارنة بالصناعة وعدم تحقيق الأمن الغذائي المنشود منها (عمر بسعود : 2003).

و تلى ذلك مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق(1991 – 1999) فتميزت بتشجيع الزراعة خاصة ومن معالمها الأساسية برنامج التكيف الهيكلي.

و في آخر المطاف أُعْتُنِقَ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2004) و هو عبارة عن برامج مصممة خصيصا للأقاليم الفلاحية و أجهزة دعم متعدد الأوجه. قننت بعدة مخططات أخرى كالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (ابتداءا من2002) وبرنامج التجديد الريفي (ابتداءا من 2008) ثم برنامج التجديد الزراعي (2010- 2014) الذي يعني بالنشاطات الفلاحية المباشرة كدعم إنتاج الحبوب و البقول الجافة و الحليب ومنح القروض الفلاحية الميسرة و مسح ديون الفلاحين.

4. تجارب أجنبية ناجحة :

فتئت كثير من دول العالم في تبنّي عدة استراتيجيات تهدف إلى الرفع من مستوى إنتاجية قطاع الفلاحة و ترقيته ، و النقطة الموالية تعرض أهم الإنجازات و الأنشطة التي حقّقتها بعض الدول :

التجربة الصينية :تضع حكومة الصين الزراعة في مقدمة أوّلياتها مع التركيز على إنتاج الحبوب لتأمين الغذاء بالاعتماد على النفس ، وتعتبر الحكومة هذا النهج من الضرورات الملحّة لضمان الاستقرار الاجتماعي والتنمية السريعة والمستدامة للاقتصاد الصيني ، ومعالجة قضايا العمالة الريفية و الدخل . وتجنّب الاعتماد المتزايد على استيراد الغذاء و المخاطر التي ترافق ذلك ، فطرحت الحكومة الصينية عام 1985 إستراتيجية تنمية الزراعة بالعلوم والتكنولوجية ووضعت من أجل ذلك خطّة تنفيذية تسمّى "خطّة الشرارات النارية " طبقا لهذه الخطّة دخل عدد كبير من الخبراء و العلماء إلى القرى الريفية لنشر العلوم و التكنولوجية من أجل تحرير القوة الإنتاجية المتخلّفة فيها ، وتشمل هذه الخطّة دعم المشاريع الفنية المتقدمة و الملائمة والمتّسمة بقلة في الاستثمار وسرعة في العودة بالنفع على المستثمر لاستغلال الموارد الريفية، ولتأسيس عدد من الوحدات الإنتاجية التي تقوم على العلوم و التكنولوجية حتى تلعب دورا نموذجيا في عملية التعديل في التركيب الاقتصادي الريفي ومنتجاتها وابتكاراتهم من الآلات و الأجهزة الصالحة الاستعمال في الريف و المؤسسات الإنتاجية الريفية [**www.chinacuture.org** بتصرف].كما وضعت الحكومة مجموعة من الأفكار شملت 27 إجراء جوهري مفصلا لضمان الدعم المالي و الحكومي والتكنولوجي لقطاع الزراعة ، كما ذكرت الأفكار التي جاءت في حوالي 9800 رمز صيني أن الصين تقدّم الدعم لبعض المحاصيل وتمويل المزارعين لاستخدام سلالات البذور الجيدة و المكننة الزراعية وأنشأت الدولة قنوات لتقديم الدعم المالي للزراعة ، وتقييم آلية لتقديم مدخلات ثابتة للزراعة . [وكالة انباء شينخو الصينية : 2005] .

و حسب إحصائيات 2011 لنفس الوكالة فانه تم تنفيذ 120 ألف مشروع في ظل تطبيق "خطّة الشرارات النارية" منذ أكثر من 20 عام وتم إنشاء 134 منطقة ذات تقنية مكثفة تابعة للخطّة و227 صناعة ركائزية إقليمية على مستوى الوطن.

ومنذ عام 1997 تمكّنت الصين من تحسين أساليب الرّي في مساحة تبلغ 13 مليون هكتار ، مما أدّى إلى زيادة الغلاة وحدوث وفر قدره 10 مليارات م3 من المياه سنويا .

وزادت الصين ميزانيتها الزراعية عام 1998 ب50 % مقارنة بعام 1996 وباشرت بسلسلة من الإجراءات القصيرة و الطويلة الأمد لتعجيل النمو الزراعي والتنمية الاقتصادية بشكل عام (عماري جمعي 2006:).

إضافة إلى الحد من مستويات الفقر، كما أن الفلاحون الصينيون يحصلون على إنتاجية عالية من حقولهم لمدة استمرت أكثر من ثلاث آلاف عام دون أن يعتمدوا على خصوبة تربتهم ، بل على العكس من ذلك فقد ساعدوا بطريقتهم هذه في الحفاظ عليها وزيادة خصوبتها إلى حدّها الأقصى . بعدما ضاعفت الحكومة الصينية حجم الاستثمارات في المجال الزراعي المدعمة بالعلوم و التكنولوجية و قد ساعد ذلك على ارتفاع حماسة الفلاحين في القيام بالأعمال الزراعية ارتفاعا ملحوظا فمثلا :

- في مقاطعة شاندونغ الصينية استطاعت الفلاحة أن تحصد القمح بآلة الحصاد الضخمة في الحقول الزراعية للقمح العالي الجودة .
- وأنشأ تاجر من هونغ كونغ في أرض الصين الأم مجموعة إنتاجية ضخمة للزراعة الحديثة ب15 ألف نبتة للشمّامات ذات الخطوط الشبكية التي تم زرعها بتقنية حديثة بالاستغناء عن التربة .
- كما استطاع فلاح من ضاحية بكين حل المشاكل التي واجهته أثناء زراعة العنب باستخدام جهاز " المعلومات الكاملة عن الزراعة ".

تجارب دول أمريكا اللاّتينية و البحر الكاريبي: اتخذت جمهورية الدومينيكية إجراءات لتشجيع الإنتاج الغذائي وتعزيز مداخل الأسر بهدف حق الحصول على الأرض لألفي إمرأة . واتخذت كوستاريكا كذلك خطوات لتحسين فرص الحصول على الأرض و العدالة في توزيع الدخل من خلال برامجها من بينها برنامج عام 1999 و التي انتفع منها 29241 مواطنا ، وبرنامج التنمية الزراعية بشبه جزيرة نيكويا الذي شارك في تنفيذه 26.00 أسرة ، وقدّمت نيكاراغوا ضمن برامجها لإعادة توزيع الأراضي ، قطعا من

الأراضي إلى 50.000 أسرة ، وبادرت بوليفيا بإجراء إصلاحات قانونية لتعديل وتحديث شروط توزيع الأراضي وحقوق الملكية بهدف تعزيز التنمية .

5. النتائج :

جاءت نتائج هذه الدراسة مقسمة في شطر ين الأول على المستوى الجزئي والثاني على المستوى الكلي و مرفقة ببعض التوصيات:

على المستوى الجزئي :

- إن عملية إدخال التكنولوجيات الحديثة على القطاع الفلاحي ، تزيد من الثروة الفلاحية المنتجَة و بالتالي تسد باب من التبعية الغذائية لأن السبب الأول لهذه التبعية يعزى إلى الإمكانيات التقنية الضعيفة .
- إن ضعف توجه اليد العاملة إلى هذا القطاع يعرقل من نجاح المخططات المبرمجة لإنعاشه لذلك يمكن الاعتماد على الحملات التحسيسية والإرشادية لإدماج الشباب أكثر في القطاع الفلاحي بعيدا عن القطاع الخدماتي (الذي أصبح يجلب اكبر عدد من اليد العاملة الجزائرية)، و ذلك بتوفير ثلاث آليات متكاملة هي المسكن الريفي اللائق ، الدعم المالي ، و المرافقة الجادة .
- تساعد إستراتيجية المناولة الثنائية (صناعية –فلاحيه) في ترقية المنتوج الفلاحي و ذلك باعتماد الصناعات الوطنية على المواد الأولية للقطاع الفلاحي الوطني من خلال عقد مناولة
- يمكن للقطاع الفلاحي بعد تخطي العقبات المذكورة أعلاه إلى الوصول إلى درجة التصدير ، والرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات و من ثم توفير العملة الأجنبية .
- استحسان إستراتيجية الاستصلاح الواسع في الجنوب و تنمية مناطق الهضاب العليا من خلال النتائج الايجابية التي قدمتها في زيادة الرقعة الفلاحية المستغلة و التحسين من البيئة .

على المستوى الكلي :

- من الناحية المالية : لاحظنا انه في 2005 ، حقق القطاع الفلاحي نتائج مذهلة ، بالرغم من العوائق المناخية في بعض المناطق (كالسهبية منها) ويرجع ذلك إلى الزيادة الطفيفة في الميزانية المالية المخصصة له . ولكن تبقى نسبة 3 % من الميزانية العامة تشكل عقبة لتطور و

تنمية القطاع إذ يمكن تخصيص ميزانية مالية للقطاع الفلاحي موازية للقطاعات الأخرى ، وذلك بنسب توافقية مع معدلات النمو في إجمالي القيمة المضافة لكل سنة . فإذا زادت هذه القيمة تزيد الميزانية المخصصة للقطاع آليا .

– من الناحية التنظيمية : إذا تتبعنا أهم المراحل التي مر بها القطاع الفلاحي نستطيع أن نلخص مجموعة من العوائق التنظيمية التي حالت دون الوصول إلى الهدف المنشود من كل سياسة :

- ضعف تسيير المستثمرات الفلاحية خاصة الكبرى منها (و هذا كما سلف الذكر لضعف عملية الإرشاد).
- دعم المنتجات الفلاحية الأساسية (كالحبوب مثلا) على حساب المنتجات الأخرى (الطماطم ، الزيتون ، التمور .....) يؤثر سلبا على خصوبة التربة و يضعف إنتاج تلك المنتجات ، بحيث ندفع الفلاح إلى الاعتماد على تلك المحاصيل المدعمة دون الاكتراث إلى العوامل الاقتصادية الأخرى (كطلب السوق) أو العوامل الزراعية (كخصوبة التربة و ضرورة تنويع المحصول) .
- ضعف في المرافقة البنكية للقروض المقدمة كان أهم سبب لفشل سياسة الدعم المالي ويمكن الاستعانة في هذا الشأن بالتجربة الصينية و ذلك بإنشاء قنوات لتقديم الدعم المالي الخاص بكل محصول (و ذلك نسبة لنوعية و كمية المحصول).
- يمكن أيضا الاستعانة بتجربة أمريكا اللاتينية في إعادة النظر في توزيع الأراضي الفلاحية و المساكن الريفية وفقا للتركيبة الأسرية (عدد أفراد الأسرة ، السن ....) بحيث يكون لكل أسرة تطمح في الخدمة الفلاحية نصيب في ذلك .

6. الخلاصة :

بعد قراءتنا البسيطة لأهم معطيات القطاع الفلاحي أصبح واضحا ومعلوما أن أي دولة من الدول إذا أرادت لنفسها استقلالا سياسيا وتنمية اقتصادية متكاملة ، عليها أن تعتمد أساسا على القطاع الفلاحي . وعلينا أن نؤمن بالدور الذي يقوم به هذا القطاع الحيوي في حل بعض المشكلات للقطاعات الأخرى ، حيث أن تقدم الزراعة والفلاحة هو ما ساعد الصين و دول جنوب أمريكا في تقدمهما الصناعي و التنموي.

إذ يعد القطاع الفلاحي في الجزائر الركيزة الأساسية لبناء الاقتصاد و تنميته ، إلا انه لم تحظى التجربة الجزائرية في هدا القطاع بالنجاح في مسيرتها بالرغم من المجهودات الجبارة المخولة لهذا القطاع . لكن مع مطلع سنة 2017 وجِه اهتمام متزايد من طرف العديد من الخبراء لهذا القطاع لما له من أهمية قصوى في حل العديد من المشاكل الاقتصادية و المساهمة في إنعاش التنمية.

6. قائمة المراجع:

- ✓ أحمد باشي، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، عدد2003/2،
- ✓ افريت هاجن ، ترجمة جورج خوري ، اقتصاديات التنمية ، مركز الكتب الاردني، 2011 .
- ✓ جمعي عماري، "مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الزراعية الغذائية". باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ابريل 2008 .
- ✓ حورية نورالدين ، الأمن الغذائي في الجزائر مرهون بتحديث قطاع الفلاحة ، بوابة إفريقيا الإخبارية ، 14 ماي 2014 ، متاح على الرابط التالي : http://www.afrigatenews.net/content
- ✓ خليج حسن خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، عالم الكتب الحديث ، الأردن 2007.
- ✓ عبة أ فريد، تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الإشكالية العقارية. Recherches économiques et managériales. 20, déc. 2016. متاح على الرابط: http://revues.univ-biskra.dz/index.php/rem/article/view/2018.
- ✓ علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار عمران للنشر والتوزيع، الأردن ،2010 .
- ✓ عمر بسعود, الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002) مجلة إنسانيات, 22 | 2003, 9-38.

- ✓ محمد يدو ، سمية بخاري ، القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية ، حالة الجزائر ، مقرر أعمال مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية ، جامعة المدية ، 28 –29 أكتوبر 2014.
- ✓ نشر الشرارات العلمية من أجل إغناء الفلاحين ، الصين 2003 ، بتصرّف . http://www.chinaculture.org/cnstatic/doc/photo/kjxha.doc
- ✓ وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، تقرير حول واقع القطاع الفلاحي ،2006. متاح عاى الرابط http://www.minagri.dz/pdf/Rapports/Rapport%20sur%20la%20situation%20du%20secteur%20agricole%20
- ✓ وكالة أنباء شينخوا ، الصين : تصدر سياسات لتعزيز دعم قطاع الزراعة .متاح عاى الرابط http://www.arabic.xinhuanet.com
- ✓ Bedrani S., Algérie – L'agriculture, l'agro-alimentaire, la pêche et le développement rural, Options méditerranéennes, Série B / n°61, 2008 – Les agricultures méditerranéennes, Analyses par pays, CIHEAM , 2008.
- ✓ J.GOLDIN and M.KHERALLAH,"The Uruguay Round and International trade in agricultural products: Implications for Arab countries", Options méditerranéennes, Série A, 1999
- ✓ Lazhar Baci, Les réformes agraires en Algérie, dans Options Méditerranéennes, vol. 36, 1999, p. 285-291.
- ✓ MAHIOU, Ahmed; HENRY, Jean-Robert , Où va l'Algérie ? Nouvelle édition [en ligne]. Aix-en-Provence : Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman, 2001 (généré le 20 octobre 2017). Disponible sur Internet : <http://books.openedition.org/iremam/384>. ISBN : 9782811135393.
- ✓ Ministère de l'agriculture et du développement rural(MINAGRI) , évaluation de la mise en œuvre de la consolidation du programme de développement agricole , mai 2015.
- ✓ ONS (Office Nationale Des Statistiques) ,les comptes nationaux trimestriels , 2 éme trimestre 2017, rapport n ° 791/2017.
- ✓ Si TAYEB Hachemi . Les transformations de l'agriculture algérienne dans le perspective d'adhésion à l'OMC , thèse de doctorat , université mouloud MAAMERI , Tizi Ouzou , 2015/201 .